الأمن الغذائي وإشكالية التبعية في الدول النفطية
الجزائر نموذجاً.

أحمد بن جابو - محمد شريفي
المدرسة العليا للاساتذة- بوزريعة- الجزائر
جامعة سعد دحلب البليدة.

محاور المحاضرة:

1- أوضاع الامن الغذائي في الجزائر (الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية.

2- السياسة الزراعية واشكالية الاكتفاء الذاتي (السياسة الزراعية- السياسة التمويلية- السياسة التسويقية والسعرية).

3- آفاق الغذاء في المحددات الداخلية والخارجية (آفاق الطلب الداخلي وآفاق العرض والإتجاهات الدولية للحبوب.

ملخص المداخلة:

يعتبر الأمن الغذائي أحد المحددات الأساسية لضمان الإستقرار الإجتماعي والسياسي، وتزداد أهميته مع تزايد الوتيرة السكانية ومنه زيادة الطلب المحلي الذي اذا لم يساير زيادة مواتية في الإنتاج يحدث مايعرف بالفجوة الغذائية والتي تسد عن طريق اللجوء الى الإستيراد، وهذا الأخير يتوقف بدوره على امكانيات البلد من العملة الصعبة والتي تعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه دول العالم الثالث والتي من بينها الجزائر التي عكفت ومن خلال السياسات الزراعية المتبناة منذ الإستقلال كسر قيد التبعية الغذائية خاصة في مادة الحبوب لكن ومن خلال تشخيص نتائج هذه السياسات نقر، ورغم النتائج المحققة، أنها لم تحقق الإستقلال الغذائي في المنتوجات الإستراتيجية كالحبوب.

ان التوجهات الجديدة التي تشهدها السوق العالمية لمادة الحبوب خاصة بعد جولة الأورغواي وما تمخض عنها من تحرير تدريجي للتجارة العالمية بالنسبة للمنتوجات الزراعية، يضاف الى ذلك التدني في مستوى الإنتاج العالمي وعناصر أخرى كلها عوامل تقلص من هامش المزايا والتسهيلات التي كانت تجدها الجزائر في الأسواق الدولية.

انطلاقا من هذه التحديات ارتأينا تقسيم هذا البحث الى ثلاث عناصر هي:

1- حالة الأمن الغذائي في الجزائر.
2- السياسة الزراعية وتحديات الأمن الغذائي
3- آفاق الأمن الغذائي في ظل المحددات الداخلية والخارجية.

المقدمة:

تعتبر ظاهرة الامن الغذائي من القضايا التي شغلت بال الساسة والمفكرين الاقتصاديين منذ عهود نظرا للترابط السببي الكبير بين الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي وتحقيق احتياجات أفراد المجتمع من الغذاء ومنه تحقيق مستوى معين من الرفاه، وانطلاقا من الإشكالية الأساسية بين الإحتياجات السكانية من الغذاء والإنتاج المتوفر للبلد تتحدد الفجوة بين الاستهلاك والانتاج والتي يعبر عنها بالفجوة الغذائية والتي بدورها تبين لنا مدى التبعية الغذائية للبلد أو أمنه الغذائي.

وإذا نظرنا الى واقع الدول العربية في الوقت الراهن نلاحظ أنها ليست بمنأى عن تحديات مشكلة التبعية الغذائية التي مازالت تعاني منها رغم السياسات والاستراتيجيات المختلفة التي تبنتها منذ عقود.

فالارقام الاحصائية تطلعنا كل مرة بتزايد حدة الفجوة الغذائية بالنسبة للدول العربية قاطبة (نفطية وغير نفطية). وإذا ركزنا التشخيص على الدول النفطية وأخذنا كمثال لدراستنا الجزائر والتي تتميز بوفرة كل مقومات التنمية الزراعية من خصبة الارض وتنوعها، ووفرة اليد العاملة، الوفرة المالية، مصادر الري المختلفة...الخ.

وانطلاقا من هذه الامكانيات تتحدد الاشكاليات الاساسية لهذا البحث والمتمثلة في: ما هو واقع وآفاق الامن الغذائي في الجزائر في ظل وفرة وتنوع إمكانيات الانتاج الزراعي؟

ويمكن أن تنطوي تحت هذه الاشكالية الاساسية، الاشكاليات الفرعية التالية:

1- ماهي محددات تطور انتاج الحبوب في الجزائر؟
2- ماهي اتجاهات الفجوة الغذائية (خاصة الحبوب)؟
3- ماهي نجاحة السياسات الزراعية المتبناة؟
4- ما هو واقع وآفاق العرض والطلب على الحبوب بالنسبة للجزائر؟

وللاجابة على الاشكالية الجوهرية المطروحة في هذا العرض والتساؤلات الفرعية لها قمنا بتقسيم هذا البحث الى المحاور التالية:

- أوضاع الامن الغذائي في الجزائر
- السياسة الزراعية واشكالية الاكتفاء الذاتي
- آفاق الامن الغذائي في ظل المحددات الداخلية والخارجية

1- حالة الأمن الغذائي في الجزائر:

تعتبر قضية الامن الغذائي من بين التحديات الهامة المفروضة على الدول النامية، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية من هيمنة شبه مطلقة للنهج الليبيرالي وزوال تدريجي لكل القيود التي تحول دون حرية التدفقات التجارية بين الدول، من هذا المنطلق وجدت الدول النامية نفسها في مواجهة تحديات جديدة فرضها عليها النظام الإقتصادي الجديد بالاضافة الى التحديات المرتبطة بالتخلف والتبعية الاقتصادية.

انطلاقا من هذه الوضعية وبتحديد مجال الدراسة على نوع معين من التبعية الاقتصادية وهي التبعية الغذائية وتركيز الدراسة على الجزائر بصفتها دولة نفطية لها من الامكانيات لكسر هذه التبعية فما هو الوضع الغذائي لها؟

للاجابة على هذا التساؤل يجدر بنا أن نشخص ولو بايجار الوضعية الانتاجية، الاستهلاكية والتجارة الخارجية لأهم مكونات الغذاء وهي الحبوب.

1- 1: الانتاج والاستهلاك: لقد زاد الاهتمام بمسألة تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي، خاصة الحبوب، بالنسبة للجزائر في ظل الارتفاع المستمر للأسعار دوليا بالخصوص بعد جولة الاوروغواي يضاف الى ذلك سياسة التكتلات الاقليمية للدول المسيطرة على الانتاج عالميا، أما على المستوى الداخلي فكان التحدي ناتج عن الازدياد المطرد للطلب على الحبوب نتيجة تزايد وتيرة السكان، واذا أردنا تشخيص الوضعية الانتاجية للحبوب بالنسبة للجزائر نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) مايلي:

أن الانتاج بلغ سنتي 2003 و2004 على التوالي 4266 و3998 ألف طن بنسبتي 0,20% و0,18% من الانتاج العالمي وبنسبتي تغطية للطلب المحلي تقل في كلا السنتين عن 50%

للاشارة كذلك أن متوسط نصيب الفرد الجزائري من انتاج الحبوب يبقى محدودا مقارنة بالدول الاخرى، حيث بلغ هذا المتوسط 122,630 كغ سنة 2004 بعد ما كان 30,89 كغ سنة 2000 في حين نجد أن نصيب الفرد من الانتاج بالنسبة لدولة متطورة كفرنسا بلغ سنة 2004 قيمة 1161,82 كغ/للفرد، ومصر كدولة نامية بقيمة 272,93 كغ /للفرد(1).

إن أهم ملاحظة يمكن أن نبديها انطلاقا من الوضعية الانتاجية للحبوب بالنسبة للجزائر والتذبذب الواضح في الانتاج من سنة لاخرى، خاصة بالنسبة للسنوات 97، 2000،99 التي شهدت انخفاضات خطيرة في الانتاج، السبب الرئيسي في ذلك يعود الى توقف الانتاج على العوامل والظروف الطبيعية خاصة الري.

هناك ملاحظة أخرى يمكن استنتاجها من خلال معطيات الجدول رقم (02) أن نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة لهذه الفترة وباستثناء سنتي 2003 و2004،/ بقيت دون 50% ومنه الميل الكبير الى تغطية العجز عن طريق الاستيراد.

هذا التدني في الانتاج مرده الى:

- قلة المساحات المخصصة لزراعة الحبوب حيث إذا قورنت بالمساحة الكلية للبلد تقدر بحوالي 1% وأن الانتاج قدر بـ: 3527440 طن بانتاجية 1254 كغ للهكتار الواحد سنة 2005.
- ضعف الانتاجية بالنسبة للفرد والارض.
- عدم استعمال الاساليب الحديثة في الاستغلال.

أما الوضعية الاستهلاكية للفرد الجزائري من الحبوب فتبقى كذلك دون المستوى المقبول، وتبقى منخفضة مقارنة بما تحتله المجموعات الدولية، حيث نجد أن متوسط استهلاك الفرد من استهلاكه الحبوب سنة 1990 بالنسبة للجزائر في حدود 209.45 كغ في حين كان متوسط نصيب الفرد في العالم في نفس الفترة في حدود 331 كغ وز 574 كغ بالنسبة للدول المتقدمة(2) أي ان نصيب الفرد الجزائري في تلك الفترة لا يمثل سوى 63% من الاستهلاك المتوسط العالمي وحوالي 36 % فقط من متوسط الإستهلاك بالنسبة للدول المتقدمة للاشارة أن متوسط استهلاك الحبوب بالنسبة للفرد الجزائري والى غاية 2003 لم يظهر عليه تطور يذكر (زيادة بـ: 14 كغ فقط)

إذا من خلال تشخيص الوضعية الاستهلاكية بالنسبة للفرد الجزائري سواء بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من اسهلاك الحبوب يوميا (الجدول رقم (01)) نلاحظ أن هذه الوضعية ورغم التطور الطفيف بقيت مستقرة السبب في ذلك يعود على العموم الى:

- الوتيرة السكانية المتسارعة التي لم تواكبها زيادة مناسبة في الانتاج.
- الظروف المالية الصعبة في مرحلة التسعينيات مما أثر سلبا على الهامش الاستيرادي(3).
- التكلفة الاضافية للاستيراد نتيجة لتطور الاسعار دوليا خاصة بعد جولة الاوروغواي.
- التكتلات الدولية وأثرها في توجيه الاستهلاك عالميا خاصة بالنسبة للدول النامية كالجزائر.

إذن وانطلاقا من هذه الوضعية الانتاجية للجزائر بالنسبة لمادة الحبوب واستهلاكها تتحدد الفجوة الغذائية والتي تجد منفذها في الاستيراد فما هي الوضعية الاستيرادية للحبوب بالنسبة للجزائر؟

1-2: التجارة الخارجية للحبوب: إن المتتبع للتجارة الخارجية بالنسبة للجزائر في جانبها الاستيرادي يلاحظ وعلى مر العقود استئثار الواردات الغذائية وعلى الخصوص الواردات من الحبوب: فمن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن الواردات الزراعية بالنسبة لمتوسط الفترة 79-81 كانت تساوي: 2098 مليون دولار أمريكي بنسبة 20.81 % من الواردات الكلية وكانت الحبوب تمثل نسبة 32.90 % من الواردات الزراعية أما بالنسبة لسنتي 2003 و2004 فكانت قيمةالواردات الزراعية تساوي على التوالي 3062 و4050 مليون دولار بنسبتي 24.69% و22.25 %، وكانت حصة الحبوب في الواردات الزراعية تمثل على التوالي: 36.74 % 34.12 %.

أما في جانب الصادرات الزراعية فتبقى الأرقام محتشمة حيث كانت الصادرات الزراعية بالنسبة لمتوسط الفترة 81.79 تساوي 119 مليون دولار وقيمة 55 مليون دولار بالنسبة لسنة 2004، أي بنسبة 0.92 % و17 % على

التوالي من الصادرات الكلية للإشارة أي الصادرات الزراعية كانت تتمركز أساسا حول التمور وبعض الزيوت النباتية...الخ

من خلال هذه المعطيات الإحصائية نلاحظ التزايد المستمر في العجز على مستوى صافي التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية ومنه تزايد العجز الغذائي (الفجرة الغذائية) خاصة في أهم مكونات الغذاء الحبوب.

إذن نعيد في الأخير إلى طرح تساؤل جوهري حول العوائق التي حالت دون تحقيق الإكتفاء الذاتي والتخلص من التبعة الغذائية فرغم الإمكانيات المختلفة فما مدى نجاعة السياسات الزراعية المتعاقبة التي تبنتها الجزائر.

2- السياسة الزراعية وتحديات الأمن الغذائي

يتحدد الاداء الاقتصادي للسياسة الزراعية من خلال مستوى الرفاه الذي توفره لافراد المجتمع والذي يتمحور اساسا في القدر الكافي من الغذاء الذي لا تنخفض حصيلة سعراته الحرارية عن المستوى الادنى الذي توصى به المنظمات الصحية العالمية، وتتحدد فعالية السياسة الزراعية من خلال الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة: طبيعية، بشرية ورأسمالية(4).

لقد سعت الجزائر وعلى مر العقود ومن خلال السياسات الزراعية المتبناه كسر قيد التبعية الغذائية خاصة فيما يتعلق بمادة الحبوب، للاشارة أنه يمكن تصنيف السياسات الزراعية التي تنبتها الجزائر منذ الاستقلال وحسب طبيعة الايديولوجية الاقتصادية المعتمدة الى نوعين: السياسة الزراعية قبل الاصلاحات، السياسة الزراعية في اطار الاصلاحات واقتصاد السوق.

1- السياسة الزراعية قبل الاصلاحات:

إن طبيعة السياسة الزراعية في هذه المرحلة تتحدد حسب النمط الاقتصادي الذي نبتته الجزائر في منتصف الستينات (النمط الاشتراكي) حيث التسيير والتوجيه والتنظيم المركزي والملكية العامة لوسائل الانتاج، وبالتالي اتجاه السياسة الزراعية تتحدد وفق متطلبات الخطة التنموية الشاملة.

ويمكن تركيز التحليل على المخططين الخماسيين الأول والثاني (1980-1984) و(1985-1989) نظرا لأن المخططات التنموية السابقة لم تعط الاهمية اللازمة للسياسة الزراعية، فبالنسبة لاهداف المخططين للنهوض بالقطاع الزراعي حددت مجموعة من الاهداف يمكن حصرها فيمايلي(5):

- العمل على تحسين الظروف العامة التي تمس القطاع الزراعي على المستوى الانتاجي.
- العمل على تفعيل القطاع الزراعي للاضطلاع بتلبية الطلب المحلي ومنه تقليص التبعية الغذائية للخارج وذلك من خلال التوسع الافقي والرأسي (تكثيف الانتاج، الاستصلاح...الخ).
- العمل على تحسين النظام التسييري للقطاع باعتماد نوع من المرونة واللامركزية في التموين، الانتاج والتسويق.
- تدعيم الزراعة الاستراتيجية (خاصة الحبوب)

- تطوير مجال الري والانشطة المكملة
- النهوض بالمناطق الريفية وتحسين الوضع المعيشي للفلاحين.

واذا اردنا تقييم اداء السياسة الزراعية قبل الاصلاحات يمكن ان نقر مايلي:

- السياسة الانتاجية: حيث ورغم المجهودات التي بذلت والامكانيات التي وفرت خاصة في بداية الثمانيات من خلال التوسع الافقي (الاستصلاح في المناطق الصحراوية)، ومحاولة توفير التموين لهذا القطاع، الا ان الانتاج الزراعي خاصة الحبوب بقي مستقرا السبب في ذلك يعود الى:

- ❖ الظروف المناخية غير المواتية
- ❖ تقلص المساحة المخصصة للحبوب نظرا لتقلص العائد مقارنة بالخضروات.
- ❖ تغليب الطابع والدور الاجتماعي على الاقتصادي في تسيير المزارع الاشتراكية.
- ❖ البيروقراطية التي ولدت تقطعات متعددة في الدورة الانتاجية (التموين، الإنتاج، التسويق).
- ❖ السياسة السعرية والتسويقية: تتمحور اهمية السياسة السعرية والتسويقية على العموم في توزيع وتخصيص الموارد بين انواع الانتاج، توزيع الانتاج بين المستهلكين حسب الاستخدام، توزيع وتخصيص الدخول، وعلى العموم تحقيق مصلحة طرفين متناقضين: - المستهلكين والمؤسسات التصنيعية والقطاع التصديري- المزارعون والمنتجون.

انطلاقا من اسلوب المخططات التنموية اين تكون الاسعار محددة اداريا خاصة بالنسبة للدائرة الانتاجية، بالاضافة الى ان الجزائر اعتمدت اسلوبا تدعيميا مبالغ فيه كان له اثر سلبي على الانتاج والمردودية وبالتالي زيادة العجوزات بالنسبة للمزارع والدواوين.

أما اضطلاع الدولة بالعملية التسويقية للمنتجات الزراعية (خاصة الحبوب)، وذلك من خلال بعض الدواوين ولد اضطرابات متعددة في التموين سواء بالنسبة للمنتجين او المستهلكين نظرا للبيروقراطية الادارية واسباب اخرى.

- السياسة التمويلية والاستثمارية والتي تعتبر من اهم ادوات السياسة الزراعية في تخصيص الموارد المالية اللازمة للعملية الانتاجية، ان اعتماد القطاع الاقتصادي العام في التمويل على مخصصات الميزانية العامة للدولة والتي تستجيب لمتطلبات الخطط التنموية الدورية بالاضافة الى القروض ذات اسعار الفائدة المحددة اداريا ومنه امكانية ضبط التكلفة بالنسبة للوحدات الانتاجية الزراعية، لكن رغم هذا لم تساهم التسهيلات التمويلية في زيادة الانتاج والمردودية.

وعلى العموم واذا اردنا تقييم اداء السياسة الزراعية بصفة عامة قبل الاصلاحات، حيث ورغم الامكانيات المختلفة طبيعية، بشرية ومالية ومن خلال معطيات الجدول رقم (04) نلاحظ اجمالي الانتاج الزراعي سنة 1970 كان 5771.18 الف طن بمتوسط نصيب للفرد من الانتاج 449.88 كلغ للفرد، وفي سنة 1986 بلغ الانتاج 6939.2 الف طن بمتوسط نصيب للفرد من الانتاج بـ 308 كلغ اذن اهم ملاحظة يمكن ايداءها هي تدني متوسط نصيب الفرد من الانتاج، وبالتالي يمكن الاقرار بأن السياسة الزراعية المتبناة لم تواكب في ادائها تطور حجم السكان وبالتالي زادت التبعية للخارج.

2- معالم السياسة الزراعية في فترة الاصلاحات:

ان الازمة النفطية التي مست الجزائر سنة 1986 كشفت النقاب عن الاختلال الهيكلي والمزمن الذي كان يميز الاقتصادي الجزائري في كل قطاعاته، حيث كانت الصادرات البترولية تغطي كل عجز او قصور للقطاعات الانتاجية المحلية من خلال الدعم المباشر او غير المباشر الذي كانت تقدمه الدولة في اطار المخططات التنموية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي في آن واحد(6).

ان أول اجراء تعديلي واصلاحي بالنسبة للقطاع الزراعي في محاولة لرد الاعتبار للطابع الاقتصادي للوحدة الانتاجية تجلى ذلك من خلال(7):

- اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العام 1987.
- التوجيه العقاري لسنة 1990.

فإذا كانت مبررات اصلاح سنة 1987 تتمحور في ان الدخول في النظام السابق لا تتوافق بناتج العمل بالاضافة الى العجوزات المالية المستمرة لمستثمرات القطاع العام والديون المتراكمة فإن مبررات اصلاح سنة 1990 تتمثل في تدارك نقائص الاصلاحات السابقة بالاضافة الى اضفاء قدر كافي من الاستقلالية في الاستغلال بالنسبة للمستفيدين.

وعلى العموم يمكن تشخيص اهم معالم السياسة الزراعية في الإطار الجديد الذي ميز تنظيم القطاع الزراعي والاقتصاد ككل والمبني على ترك المبادرة والحرية الفردية سواء على مستوى الانتاج او الاستثمار.

- السياسة الاستثمارية والتمويلية:

لقد كان من نتاج قصور القطاع الاشتراكي عن تحقيق الارباح ان تراكمت ديونه تجاه بنك الفلاحة والخزينة العمومية حيث وصلت قيمة 15 مليار دينار وبنسبة 80% من الناتج المحلي الخام الفلاحي لسنة 1984، لذا ومنذ اعتماد استقلالية البنوك سنة 1988 وخروج الخزينة عن الدائرة التمويلية، تقلص الدعم المالي للقطاع الفلاحي وحجم القروض المقدمة، حيث وصلت القروض الممنوحة للقطاع الزراعي سنة 1994 قيمة 238.7 مليون دينار بعدما كانت 682.5مليون دينار سنة1991 و4723مليون دينار سنة1987.

ان أول ملاحظة يمكن أن نبديها تجاه الصرامة في التمويل هو تضرر فئة صغار المستثمرين وكذا المتخصصة في الانتاج الزراعي غير التجاري مما ولد حالات كثيرة من الافلاس ومنه اعتماد سياسة التنازل عن هذه المستثمرات الفلاحية.

والسياسة السعرية:

ان اعتماد اقتصاد السوق من خلال رفع حماية الدولة لوحدات الانتاج، وتحرير الاسعار (خاصة في المنتصف الأول للتسعينات) وفي ظل الضائقة المالية الكبيرة التي عانت منها الجزائر والتي تولد عنها اعتماد سياسة تقييدية سواء على مستوى السياسة المالية او السياسة النقدية وسياسة سعرالصرف، كل هذه الظروف لم تكن في صالح اصحاب المستثمرات الفلاحية محدودة الامكانيات خاصة في جانب التموين بالمستلزمات الفلاحية (عتاد، بذور، الخ).

ان اهم ملاحظة يمكن ابداءها في هذا الاطار ان الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدتها مرحلة التسعينات وعدم استكمال الشروط الضرورية للانتقال الى اقتصاد السوق كان له الاثر السلبي نوعا ما في مجال الانتاج الفلاحي الاستراتيجي (خاصة الحبوب) ذو العائد المتدني مقارنة بالخضروات والفواكه، هذا الامر تداركته السلطات العمومية سواء على مستوى الدعم المباشر او عن طريق السياسة المالية والضريبية من خلال التسهيلات عن طريق السياسة النقدية.

واذا اردنا الوقوف ولو بصفة وجيزة عند أهم العوائق التي حالت دون تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي للاستقلال الغذائي خاصة في مجال الحبوب نستنتج مايلي:

- تزامنت فترة الانفتاح مع تدهور الاوضاع الامنية (هجرة الاراضي الزراعية).
- الاعتماد الشبه كلي (خاصة بالنسبة للحبوب) على الامطار والتي كانت تتميز بالتذبذب.
- تدني انتاجية الحبوب نظرا لاعتماد الطرق التقليدية البسيطة في الاستغلال.
- استقرار المساحة المخصصة للحبوب (الجدول رقم 05) بالنسبة للفترة (1990-2004) والذي يمكن ارجاعه الى تدني عائد الحبوب مقارنة بالخضروات والفواكه.
- الحساسية الكبيرة للعائد من الحبوب، الى الظروف الطبيعية والمناخية.
- السياسة النقدية (سعر الفائدة) وسياسة سعر الصرف لم تكن في حالات كثيرة في مصلحة الفلاحين.
- طبيعة الملكية لم تحفز في كثير من الحالات زيادة التراكم الرأسمالي (صغر مساحة المستثمرات الفلاحية).

- سياسة الانفتاح التجاري خاصة بعد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والاستعداد للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة (تقليص التعريفة الجمركية عن الواردات) لم يكن في صالح المنتجين المحليين.
- التوسع في الطلب الداخلي النتاج عن الزيادة السكانية المتسارعة.

3- آفاق الامن الغذائي في ظل المحددات الداخلية والخارجية

لقد سعت الجزائر في نهاية التسعينات وبداية القرن الحالي خاصة في ظل الانتعاش المعتبر لعائدات التصدير من المحروقات وما توفره من امكانيات لبعث تتنمية اقتصادية خاصة في جانبها الزراعي وبالتالي الخروج من دوامة التبعية الغذائية التي اثقلت كاهل الدولة من خلال المخصصات المالية المتزايدة من سنة لاخرى الموجهة لاستيراد الغذاء وبالخصوص الحبوب، لكن بالمقابل وفي ظل الطلب المتزايد لهذه المادة الضرورية والأداء المتواضع للسياسات الزراعية السابقة تكمن الاشكالية في الاتجاه المستقبلي لوضعية الامن الغذائي خاصة في ظل الظروف التي تميز السوق الدولية للحبوب.

أ- اتجاهات الطلب والعرض الداخليين: ترتبط اتجاهات الطلب الداخلي لمادة الحبوب بزيادة الوتيرة السكانية ومدى تطور النمط الاستهلاكي للفرد الجزائري.

فبالنسبة للزيادة السكانية نلاحظ ان اجمالي عدد السكان سنة 2003 كان في حدود 31600 الف نسمة وسنة 2004 بلغ 32312 الف نسمة ليصل سنة 2005 الى 33156 الف نسمة، وان الاستهلاك السنوي لمادة الحبوب تطور بالنسبة للسنوات الثلاث على التوالي بـ 7108 الف طن، 7517 الف طن، و7937 الف طن، ان تزايد وتيرة السكان ومنه تزايد وتيرة الاستهلاك تؤدي بنا الى طرح تساؤل حول تطور الوتيرة الانتاجية من الحبوب.

فمن بين الاستقراءات الممكن التركيز عليها هو ان الزيادة في الناتج المحلي بصفة اجمالية لم تسايرها زيادة مماثلة في الناتج الزراعي بنفس النسبة (بالنسبة للفترة 2003- 2005).

يضاف الى ذلك أي نسبة استقطاب القطاع الزراعي لليد العاملة شهدت تدني في هذه الفترة فبعد ما كانت سنة 2003 حوالي 2112.72 الف عامل انخفضت سنة 2005 لتصل الى 1381.00 الف عامل.

واذا ركزنا التحليل حول الاتجاهات المستقبلية للاستهلاك والانتاج لمادة الحبوب نتنبأ بتزايد الفجوة الغذائية لهذه المادة الحيوية والاستراتيجية اذا لم تتدارك الجزائر هذا الخطر، خاصة في ظل اعتماد مشروع الانعاش الاقتصادي في شقة الزراعي من خلال مشروع (PNDA) والمشاريع الاخرى المكملة.

في هذا الإطار تشير الارقام الى حوالي 217 مليار دينار استنفذت من سنة 2000 الى 2005 في اطار البرنامج الوطني من اجل التنمية الفلاحية منذ انطلاقته سنة 2000.

على شكل دعم استفادت منه حوالي 348000 مستثمرة فلاحية موفرة بذلك حوالي مليون منصب شغل.

اذن انطلاقا من قصور العرض المحلي من الحبوب على تلبية الطلب تتحد الفجوة ومنه الالتجاء الى الاستيراد، حيث تعتبر الجزائر من بين اهم الدول المستوردة للحبوب حسب تقرير الهيئات الدولية حيث قدرت فاتورة استيراد الحبوب بالنسبة لسنة 2006 مبلغ 1.4 مليار دولار أي بمعدل 116.66 مليون دولار لكل شهر.

ب- اتجاهات سوق الحبوب الدولية واثرها على الجزائر ان اول ملاحظة يمكن تسجيلها في هذا الاطار انه وبعد جولة الاورغواي شهدت اسعار المنتوجات الزراعية ارتفاعات مستمرة نتيجة لتحرير هذا القطاع من الدعم الذي كانت تقدمه الدول.

فهناك اتجاه سلكته بعض الدول المنتجة والمصدرة للقمح يتمثل في التكتل ومحاولة توجيه الاسعار حسب مقتضياتها. كما ان الظروف الطبيعية والمناخية (فيضانات، جفاف، ناتجة عند ظاهرة الاحتباس الحراري) أثرت على حجم ونوعية انتاج الحبوب.

حيث تشير الاحصائيات الى تراجع الانتاج العالمي بالنسبة للعام 2006 مقارنة بـ 2005 بحوالي 30 مليون طن الاسباب تنحصر عموما في قساوة الشتاء في روسيا واكرانيا، الحرارة الكبيرة في اوروبا...إلخ

الخاتمة:

لقد أضحت مسألة التحرر الغذائي من اهم التحديات التي تواجه الدول النامية، خاصة بعدما اثبتت التجارب ان التحرر السياسي للبلد يبقي مرهدنا ما لم يدعم بتحرير غذائي، من هذا المنطلق عكفت الدول النامية منذ نيل استقلالها السياسي على تبني سياسات زراعية في اطار انماط اقتصادييية معينة للخروج من دائرة التبعية الغذائية.

ان الجهود التي بذلتها الجزائر منذ الاستقلال في هذا الاطار تندرج ضمن هذا المنحى التحرري، حيث سخرت لها امكانيات معتبرة، وتأرجحت على العموم السياسات الزراعية التي تبنتها الجزائر بين نمطين متمايزين: نمط اشتراكي ونمط مبني على اقتصاد السوق.

ان ازمة الغذاء في الجزائر لم تكن على العموم ناتجة عن قلة الإمكانيات الانتاجية ولا النمو السكاني المتسارع فقط، بقدر ما كانت في السياسات الزراعية المتبناه، حيث ان وتيرة العرض لم تواكب وتيرة الطلب مما زاد في جدة الفجوة الغذائية والتي لم يكن سدها الا عن طريق اللجوء المتزايد الى الاستيراد وما ولد هذا الاتجاه من اعباء اضافية عملت على عرقلة وتيرة التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

وعلى العموم تتمحور اسباب الفجوة الغذائية بالنسبة للجزائر خاصة في مادة الحبوب في العناصر التالية:

- الطلب المتزايد الناتج عن النمو الديمغرافي المتسارع
- تدني عائد الارض وتذبذبه بسبب عدم اعتماد الاساليب الحديثة في الانتاج (تهجين، هندسة وراثية...إلخ)
- تذبذب المناخ واثره السلبي على الانتاج
- النمط الاستهلاكي في الغذاء المعتمد بصفة رئيسية على الحبوب
- فشل السياسات الزراعية في استغلال ما هو متاح من موارد مختلفة.

الـــهـوامـش:

(1) www.foastat.fao.org

(2) سالم توفيق النجفي: الامن الغذائي العربي (المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة).
مجلة دراسات استراتيجية العدد 20 مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 1998، ص14

(3) تدني العوائد البترولية يقابلها زيادة عبء خدمة المديونية.

(4) صبحي القاسم: مشكلة الغذاء في البلدان العربية - مؤسسة عبد الحميد شومان ص 37.

(5) عزاوي عمر: استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر- رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 2004 / 2005 ص 160، 162.

(6) حيث كانت نسبة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة تفوق 50% من مجموع ايرادات الميزانية.

(7) خديجة علي بودية خرافي: دور السياسة المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل احكام المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير جامعة الاسكندرية 2005 / 2006 ص 88، 89.

الاقـتراحات:

- ضرورة وضع سياسات انتاجية، تمويلية تسويقية ناجعة كفيلة بتشجيع الفلاحين على التوسع في انتاج الحبوب.
- تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي من خلال زيادة المراكز البحثية المتخصصة وتفعيلها
- تطوير سياسة الارشاد الزراعي بهدف تقريب الانتاج العلمي من الزارعين.
- اعتماد اسلوب التكامل الاقليمي في الجانب الزراعي
- تطوير استغلال المياه وتحديث طرق الري
- الحث على اقتناء البذور الجيدة وكذا استخدام الاسمدة بشكل واسع
- ضرورة مراعاة المتطلبات الضرورية للنهوض بالقطاع الزراعي خاصة في جانبه المتعلق بالزراعة الاستراتيجية في كل سياسة مالية او نقدية.

- محاولة التاثير في النمط الاستهلاكي للافراد المبني بصفة اساسية على الحبوب وتنويعه بين المكونات الغذائية الاخرى.
- تفعيل استصلاح واستغلال المناطق السهبية والصحراوية.

كما تشير دراسة تنبؤية للمجلس العالمي للحبوب ان المخزون العالمي من الحبوب سيصل الى ادنى مستوى له منذ 30 سنة، مما سيؤدي الى ارتفاعات محسوسة في مستويات الاسعار، حيث تنبأ التقرير بانخفاض انتاج الحبوب بالنسبة للموسم 2007/ 2008 بحوالي 10 ملايين طن.

ان المنحى التشاؤمي تجاه الفاتورة الاستيرادية للحبوب بالنسبة للجزائر في ظل التنبؤات بتدني الانتاج عالميا ومنه ارتفاعات مستمرة للاسعار تحتم عل الجزائر التفكير بجدية في محاولة ضبط معادلة الاستهلاك والانتاج المحلية بما يضمن التقليل او حتى القضاء على الفجوة الغذائية في مادة الحبوب ومنه كسر شبح التبعية للخارج.

ملاحق:

الجدول (1): الإستهلاك السنوي من الحبوب، متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك، الكمية المستهلكة للفرد بالغرام يوميا الحريران من الحبوب للفرد يوميا بالنسبة للجزائر.

- الإستهلاك السنوي: 1000 طن.
- متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك: كلغ.
- الكمية المستهلكة يوميا بالغرام.

قائمة المراجع:

- رابح زبيري: الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر 1996.
- عزاوي أعمر: استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر 2004 / 2005.
- خديجة علي بودية خرافي: دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة رسالة ماجستير. جامعة الإسكندرية – مصر 2005 / 2006.
- د. أحمد العثيم: الفجوة الغذائية العربية والسعي نحو تحقيق الأمن الغذائي مجلة الجزيرة العدد 12590 – السعودية يوم: 29 صفر 1428.
- سالم توفيق النجفي: الأمن الغذائي العربي المتضمنات الإقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب) مجلة دراسات استراتيجية العدد 20 – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1998.
- حفيظ صواليلي: الدول المستوردة للحبوب في حالة طوارئ جريدة الخبر الأسبوعي العدد 5071 – 4 أوت 2007.
- اتحاد المهندسين الزراعيين العرب: التكامل العربي في مجال انتاج المحاصيل الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي العربي المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر – بيروت 1997.
- مركز الإنماء " نارا ": زيادة أسعار القمح والحبوب وتراجع الإنتاج: فاتورة الإستيراد مرشحة للإرتفاع 16 / 07 / 2007.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006.
- د. صبحي القاسم: مشكلة الغذاء في البلدان العربية – مؤسسة عبد الحميد شومان.
- مواقع الأنترنت:

WWW.CNES.DZ

WWW.ONS.DZ

WWW.FAOSTAT.FAO.ORG